المسؤولية الاجتماعية للشركات في الجزائر: رؤية تحليلية وتنموية في ضوء التجربة الهندية

Corporate Social Responsibility in Algeria: An Analytical and Developmental Vision in Light of the Indian Experience

مريم كفي

جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، الجزائر

meriem.keffi@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2026/06/03 تاريخ القبول: 2026/09/12 تاريخ النشر: 2026/09/15

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر ومقارنتها بالتجربة الهندية الرائدة،وكذا تحديد الفجوات التشريعية واستكشاف مدى إمكانية استلهام النموذج الهندي لتطوير منظومة وطنية تساهم بفاعلية في التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتأصيل المفهوم وتوصيف الممارسات الميدانية، والمنهج المقارن لتحديد الفروقات الهيكلية بين الواقعين الجزائري والهندي، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي للبيانات الرسمية المتعلقة بتطور الإنفاق الاجتماعي في الهند.

أظهرت النتائج أن المسؤولية الاجتماعية في الجزائر لا تزال تتسم بالطابع الطوعي والضمني وتفتقر لإطار قانوني صريح يلزم الشركات بالإنفاق، في مقابل نجاح الهند في مأسسة المفهوم قانونا عبر المادة 135 من قانون الشركات، مما حوله إلى واجب وطني يحقق تدفقات مالية ضخمة لدعم قطاعات الصحة والتعليم. وتؤكد الدراسة أن المؤسسات الجزائرية الكبرى مثل سوناطراك توفر قاعدة صلبة للانطلاق، وتوصي بضرورة إصدار قانون خاص يحدد عتبات شمول ونسب إنفاق ملزمة للشركات الكبرى، مع إنشاء بوابة وطنية رقمية لضمان الشفافية والإفصاح عن الأداء الاجتماعي والبيئي.

كلمات مفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للشركات، التنمية المستدامة، المعيار الدولي ISO 26000 ، الجزائر، الهند.

تصنيفات JEL : M14, Q01, Q56, L21, O13

Abstract:

This study diagnoses Corporate Social Responsibility (CSR) in Algeria compared to India's pioneering model, aiming to identify legislative gaps for sustainable development. Through descriptive-analytical and comparative methods, the research evaluates structural differences and analyzes Indian social expenditure statistics.

Results indicate that Algerian CSR remains voluntary and implicit, lacking a legal mandate for corporate spending. Conversely, India institutionalized CSR via Section 135 of the Companies Act 2013, creating a national duty that drives massive funding to health and education. With Sonatrach as a base, the study recommends a law with inclusion thresholds and a digital portal for transparent disclosure.

Keywords: Corporate Social Responsibility (CSR), Sustainable Development, International Standard ISO 26000, Algeria, India.

المؤلف المرسل: مريم كفي

Jel Classification Codes: M14, Q01, Q56, L21, O13.

1. مقدمة :

لم تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) مجرد نشاط خيري عابر أو التزام أخلاقي اختياري، بل تحولت في الفكر الإداري الحديث إلى نموذج ينتقل بالمؤسسات من ممارسة الأنشطة التطوعية إلى الالتزام القانوني والمؤسسي لضمان استدامة الأداء الاقتصادي والتوازن الاجتماعي. ومع تصاعد الضغوط من أصحاب المصلحة وتفاقم التحديات البيئية، برزت المسؤولية الاجتماعية كمعيار للتميز المؤسسي، حيث بات لزاما على الشركات الموازنة بين متطلبات الربحية المالية وحقوق المجتمع والبيئة بما يتجاوز مجرد تعظيم الأرباح للمساهمين . وتبرز التجربة الهندية كنموذج ريادي عالمي فريد في هذا السياق، إذ تعد الهند من الدول الرائدة التي أرست دعائم المسؤولية الاجتماعية الإلزامية بموجب المادة 135 من قانون الشركات لعام 2013. يفرض هذا الإطار القانوني على الشركات التي تستوفي عتبات مالية محددة تخصيص نسبة معينة ضمن مجالات محددة، وقد أدت هذه المأسسة التشريعية إلى تدفقات مالية ضخمة، حيث تشير البيانات إلى أن حجم الإنفاق الإجمالي قد شهد نموا كبيرا ليصل إلى مستويات تاريخية، مع مساهمة الشركات الكبرى (مثل ريلاينس وتاتا) بدور قيادي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

في المقابل، يواجه الواقع الجزائري تحديات هيكلية، حيث توصف الممارسات الحالية بأنها في مرحلة النشوء والتبلور باتسامها بالطابع الطوعي والضمني، فرغم وجود نصوص قانونية تتعلق بحماية البيئة وحقوق العمال، إلا أن الإطار التشريعي الجزائري لا يزال يفتقر إلى نصوص صريحة تلزم الشركات بالإنفاق الاجتماعي أو الإفصاح المنظم عن أدائها غير المالي. ومع ذلك، تبرز نماذج مؤسساتية رائدة مثل سوناطراك، التي تتبنى أبعادا متقدمة للمسؤولية الاجتماعية من خلال دعم الصحة والتعليم وتنمية المناطق النائية، مما يشكل قاعدة صلبة يمكن البناء عليها لمأسسة هذا المفهوم وطنيا.

تتجسد إشكالية البحث في التساؤل التالي: **ما مدى إمكانية استلهام النموذج الهندي لتطوير منظومة وطنية في الجزائر تتجاوز المبادرات المشتتة، وتساهم بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية الوطنية وخلق قيمة مشتركة؟**

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن غياب الإطار القانوني الملزم والمنظم في الجزائر هو العائق الأساسي أمام انتقال المؤسسات من الإحسان التقليدي إلى المسؤولية الاستراتيجية، وأن تكييف آليات النموذج الهندي (مثل نسب الإنفاق الإلزامي وبوابات الإفصاح الرقمية) سيمثل رافعة قوية لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية المستدامة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر والتأصيل النظري والمفاهيمي للمصطلح ونظرياته المفسرة،وكذا المنهج المقارن بين التجربة الهندية والجزائرية لتحديد الفجوات الهيكلية في البنية المؤسساتية والتشريعية، واستخلاص الدروس المستفادة من النموذج الهنديوكيفية تكييفه مع الخصوصية الجزائرية ، والتحليل الإحصائي المعتمد على البيانات الإحصائية الرسمية (مثل بيانات البوابة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية في الهند) لتحليل تطور الإنفاق وتوزيعه القطاعي والجغرافي .

ترتكز الدراسة حول مدى إمكانية استلهام النموذج الهندي لتطوير منظومة وطنية في الجزائر تتجاوز المبادرات المشتتة، وتساهم بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية الوطنية وخلق قيمة مشتركة، ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى تحليل واقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر ومقارنتها بالتجربة الهندية، مع التركيز على الجوانب التشريعية والاحصائية والتنظيمية، بهدف استخلاص الدروس والتوصيات العملية، ومنه فأهداف الدراسة تتمثل في:

- تشخيص واقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر من خلال تحليل الممارسات الميدانية للمؤسسات الرائدة.
- استعراض الآليات القانونية والرقابية للنموذج الهنديوكيفية تحويله للمسؤولية الاجتماعية إلى أداة استراتيجية للتنمية.
- إجراء مقارنة تحليلية لتحديد العوائق التشريعية والمؤسساتية في الجزائر.

- اقتراح خارطة طريق لبلورة إطار قانوني وتنظيمي يلائم الخصوصية الجزائرية ويحاكي كفاءة النموذج الهندي.

2. الإطار المفاهيمي والأهمية الاستراتيجية للمسؤولية المجتمعية

1.2 التأصيل النظري والمفاهيمي للمسؤولية المجتمعية:

تعد المسؤولية المجتمعية للشركات CSR - Corporate Social Responsibility مفهوما ديناميكيا تطور عبر عقود من الزمن، من مجرد أعمال خيرية طوعية إلى استراتيجيات مؤسسية متكاملة تقوم على التزامات أخلاقية وقانونية واقتصادية. وفي ما يلي شرح مفصل للتأصيل النظري والمفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية :

1.1.2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية: تعددت تعريفات المسؤولية الاجتماعية، ولكنها تلتقي جميعا حول فكرة التزام المؤسسة تجاه المجتمع والبيئة بما يتجاوز مجرد تحقيق الأرباح:

- **تعريف هوارد بوين:** حيث يعرف بوين بأنه الأب الروحي لهذا المفهوم، حيث عرفها بأنها: "التزام رجال الأعمال بمتابعة تلك السياسات، أو اتخاذ تلك القرارات، أو اتباع تلك الخطوط من العمل التي تكون مرغوبة من حيث أهداف وقيم مجتمعنا". (Bowen, 1953).
- **تعريف المفوضية الأوروبية:** تصفها بأنها: "دمج طوعي للاعتبارات الاجتماعية والبيئية في الأنشطة التجارية للمؤسسات وفي علاقاتها مع أصحاب المصلحة" (Commission, 2008)
- **تعريف المواصفة الدولية ISO 26000** : تعرفها بأنها "مسؤولية المنظمة عن آثار قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، من خلال سلوك أخلاقي وشفاف يساهم في التنمية المستدامة، ويأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصلحة" . (ISO 26000, 2010)
- **تعريف البنك الدولي:** يراها كالتزام لقطاع الأعمال بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين جودة الحياة (World Bank, 2005).

2.1.2. التأصيل النظري (النظريات المفسرة):

تطورت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عبر مراحل تاريخية متتالية تعكس التغيرات الجوهرية في شكل العلاقة بين رأس المال والمجتمع، فمن الناحية التاريخية برز الاهتمام بالدور الاجتماعي للشركات في ثلاثينيات القرن العشرين كاستجابة مباشرة للأزمة المالية العالمية الكبرى، حيث تصاعدت الضغوط المجتمعية على الإدارات التنفيذية لإيجاد توازن بين مصالح الملاك والمساهمين وحقوق الأطراف الأخرى المتأثرة بنشاطها، وفي مقدمتها العمال، ومع تسارع عجلة الثورة الصناعية وما خلفته من مشاكل بيئية كالاحتباس الحراري والتلوث الصناعي، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية الشحيحة، تكرس المفهوم ليتجاوز الطابع الإحساني التطوعي نحو حماية البيئة والتنمية المستدامة (Capron Michel, 2009). وقد استندت المسؤولية الاجتماعية إلى عدة أطر نظرية تفسر دوافع المؤسسات لتبنيها:

- **هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية:** يعد نموذج أرشي كارول (1979، 1991) من أكثر النماذج قبولا، حيث يرى أن المسؤولية الاجتماعية تتكون من أربعة مستويات متكاملة (Archie B. Carroll, 1991) :

✓ المسؤولية الاقتصادية: وهي القاعدة، وتعني ضرورة أن تكون المؤسسة مربحة لضمان بقائها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأخرى.
✓ المسؤولية القانونية: الالتزام بالقوانين والتشريعات الصادرة عن الدولة كقواعد أساسية للعمل .
✓ المسؤولية الأخلاقية: القيام بما هو صحيح وعادل ومنصف حتى لو لم ينص عليه القانون صراحة .
✓ المسؤولية الخيرية (التطوعية): وتأتي في قمة الهرم، وتعني المساهمة الطوعية في تحسين رفاهية المجتمع (مثل التبرعات ورعاية الأنشطة).

- **نظرية أصحاب المصلحة:** قدمها إدوارد فريمان (1984)، وتفترض أن المؤسسة ليست مسؤولة فقط أمام المساهمين، بل أمام مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الذين يتأثرون أو يؤثرون في نشاطها، مثل الموظفين، الزبائن، الموردين، المجتمع، والبيئة. وكان الهدف هو خلق قيمة لجميع هذه الأطراف لضمان النجاح الاستراتيجي طويل المدى (R. Edward Freeman, 1984).
- **نظرية الخط الأساسي الثلاث:** وصاحبها جون إلكينجتون (1997)، حيث ترى أن أداء المؤسسة يجب أن يقاس بناءا على ثلاثة أبعاد أساسية يرمز لها بـ :**(3Ps)** الأشخاص (People،البعد الاجتماعي) ويشمل رعاية الموظفين (السلامة والصحة، تكافؤ الفرص)، حماية حقوق الإنسان كذلك دعم التعليم والصحة، وتنمية المجتمع المحلي ، والكوكب (Planet، البعد البيئي) من حيث الالتزام بحماية الموارد الطبيعية وتقليل الانبعاثات الكربونية، إدارة النفايات وتبني تكنولوجيات صديقة للبيئة (الاقتصاد الأخضر)، والأرباح (Profit،البعد الاقتصادي) كالتركيز على الإنتاج الكفء للسلع والخدمات، والابتكار، والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية مع ضمان الربحية المستدامة. (John Elkington, 1997).
- **نظرية الشرعية:** تشير هذه النظرية إلى أن المؤسسات تسعى دائما لضمان أن أنشطتها مقبولة وضمن حدود ومعايير المجتمع الذي تعمل فيه. ومنه فممارسة المسؤولية الاجتماعية هنا تعد وسيلة للحصول على رخصة اجتماعية للعمل والحفاظ على سمعة المؤسسة (Deegan, 2002).
- **النظرية المؤسساتية:** توضح كيف تؤدي الضغوط التنظيمية والاجتماعية (مثل القوانين أو المعايير الصناعية) إلى دفع المؤسسات لتبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية لتبدو مماثلة للمؤسسات الناجحة الأخرى في نفس القطاع (P. J. DiMaggio & W. W. Powell, 1983).

2.2 الأهمية الاستراتيجية للمسؤولية المجتمعية:

تجاوزت المسؤولية الاجتماعية للشركات (**CSR**) مفهوم الأنشطة التطوعية أو الخيرية الهامشية، لتصبح ركيزة استراتيجية جوهرية – في الفكر الإداري الحديث– تساهم في صياغة هوية المؤسسة وتعزز تنافسيتها واستدامتها المالية والتشغيلية:

- تحسين الأداء المالي وخلق القيمة طويلة الأجل: حيث تعتبر المسؤولية الاجتماعية أداة استراتيجية لزيادة الربحية، فقد أثبتت الدراسات أن الشركات التي تتبنى ممارسات مستدامة تحقق أداءا ماليا أفضل بنسبة تتراوح بين 20% و30% مقارنة بنظيراتها التي تهمل هذا الجانب، كما أنها تساهم في خفض التكاليف التشغيلية من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد وإدارة النفايات. (Porter, 2011)
- تحقيق الميزة التنافسية والابتكار: حيث تسمح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالتميز في الأسواق المشبعة من خلال مواءمة أهدافها مع احتياجات المجتمع، وهو ما يعرف بخلق القيمة المشتركة، هذا التوجه يحفز الابتكار في تقديم منتجات خضراء أو عمليات إنتاج صديقة للبيئة تفتح آفاقا لأسواق جديدة **(**McWilliams, 2006**).**
- اكتساب المشروعية الاجتماعية : فتقارير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعمل كآلية استراتيجية لسد فجوة المشروعية الناتجة عن الآثار السلبية لبعض الصناعات (مثل التعدين والنفط). فمن خلال الشفافية،تتبنى المؤسسة جسور الثقة مع أصحاب المصلحة، مما يمنحها رخصة اجتماعية للعمل ويقلل من الضغوط التنظيمية والحكومية (Deegan C , 2002**).**
- تعزيز السمعة المؤسسية وولاء الزبائن: فالسمعة من أغلى أصول الشركة، إذ يميل 88% من المستهلكين للشراء من شركات تدعم قضايا اجتماعية، وتؤدي ممارسات المسؤولية الاجتماعية إلى زيادة ولاء الزبائن بنسبة 25%، مما يعزز الحصة السوقية والقيمة السوقية للمنظمة **(**Company, 2022**).**

- جذب الكفاءات البشرية والاحتفاظ بها استراتيجيا: فالمسؤولية الاجتماعية تساهم في خفض معدلات دوران العمالة، حيث يبحث الموظفون المعاصرون عن العمل في بيئات ذات قيم أخلاقية واضحة. وتؤدي الثقافة الأخلاقية القوية إلى زيادة إنتاجية الموظفين بنسبة تتراوح بين 10% و15% **(Sull, 2021).**
- إدارة المخاطر الاستراتيجية: حيث تعتبر المخاطر البيئية والاجتماعية (مثل التغير المناخي وحقوق العمال) مخاطر جوهرية قد تهدد بقاء المنشأة. فدمج هذه المسؤولية في نظام الحوكمة يساعد في التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها وتقليل التعرض للعقوبات القانونية والغرامات البيئية **(Lu, 2022).**

مما سبق نجد أن الأهمية الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية تكمن في كونها استثمارا يربط بين الغرض **(Purpose)** والربح **(Profit)**، مما يضمن للمؤسسة استدامة أوسع ومكانة أقوى في الاقتصاد العالمي القائم على القيم .

3. واقع وممارسات المسؤولية الاجتماعية في الشركات الجزائرية

تتميز البيئة الاقتصادية الجزائرية بخصائص هيكلية تؤثر مباشرة على تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية، فالجزائر تعد من الاقتصاديات النامية والريعية المعتمدة أساسا على قطاع المحروقات، مع وجود معدلات بطالة مرتفعة نسبيا بين فئات الشباب، وانتشار واسع للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. وكذلك تأثير العلاقات الشخصية والروابط الأسرية في تسيير الأعمال، مما يجعل تطبيق الأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية محفوفا بالعديد من التحديات والمخاطر التنظيمية:

1.3 السياق التشريعي لتبني المسؤولية الاجتماعية في الجزائر:

يعتبر السياق التشريعي لتبني المسؤولية الاجتماعية للشركات في الجزائر نتاجا لتحول النمط الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث لم يسن المشرع الجزائري قانونا واحدا موحدا تحت مسمى: قانون المسؤولية الاجتماعية، بل قام بدمج هذا المفهوم ضمن ترسانة قانونية تشمل حماية المستهلك، البيئة، حقوق العمال، ومكافحة الفساد...، وفي ما يلي تفصيل للسياق التشريعي للمسؤولية الاجتماعية في الجزائر.

1.1.3. تشريعات حماية المستهلك: حيث تعتبر حماية المستهلك أحد المحاور الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية، وقد كرس المشرع الجزائري ذلك من خلال القانون رقم 89-02 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، والذي وضع اللبنات الأولى لإلزامية السلامة الصحية ومطابقة المنتجات للمقاييس. ثم تعزز هذا الإطار بصدور القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الذي ركز على إلزامية النظافة الصحية للمواد الغذائية وأمن المنتجات والضمان وخدمة ما بعد البيع (امحمد و عبد الحق، 2021).

2.1.3. تشريعات حماية البيئة والتنمية المستدامة: تلتزم الشركات الجزائرية بموجب القانون بالحفاظ على البيئة، حيث صدر القانون رقم 83-03 كأول تشريع يهدف لتنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة، وقد تطور هذا الإطار بصدور القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها، والقانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي تبنى مبادئ قمة ريو 1992. كما استحدثت الدولة أدوات اقتصادية مثل الجباية البيئية (الرسوم على النشاطات الملوثة) لتحفيز الشركات على ممارسة نشاطات صديقة للبيئة (مقدم، 2014).

3.1.3. تشريعات العمل وحقوق الإنسان: شهدت قوانين العمل في الجزائر تحولات عميقة لتكريس حقوق العمال كجزء من المسؤولية الاجتماعية، وأهمها القانون رقم 90-11 المتعلق بعلاقات العمل الذي فرض التفاوض حول الاتفاقيات الجماعية .كما صادقت الجزائر على 59 اتفاقية دولية لمنظمة العمل الدولية (مقدم، 2014).

4.1.3. تشريعات الحوكمة ومكافحة الفساد: ترتبط المسؤولية الاجتماعية بالنزاهة والشفافية، وقد جسد ذلك القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الذي يحدد قواعد النزاهة في الإدارات والمؤسسات الاقتصادية. كما تم إطلاق ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر سنة 2009 لتعزيز مبادئ المسؤولية والمواطنة والشفافية في إدارة الشركات (امحمد و عبد الحق، 2021).

5.1.3. تبني المعايير الدولية: تعتبر المواصفة ISO 26000 ، الصادرة عام 2010، المواصفة العالمية الأولى المخصصة للمسؤولية الاجتماعية، وهي مواصفة إرشادية وليست مخصصة لمنح شهادات مطابقة مثل الأيزو 9001، حيث تهدف أساسا إلى مساعدة المنظمات في القطاعين العام والخاص على العمل بأسلوب مسؤول اجتماعيا. وتغطي سبعة محاور رئيسية تشمل الحوكمة المؤسسية، الممارسات العمالية، البيئة، والمواضيع المتعلقة بالمستهلك والتنمية المجتمعية، وقد شاركت الجزائر بفعالية في مشروع إقليمي أطلقته المنظمة الدولية للتقييس بالتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) تحت مسمى مشروع ترقية المسؤولية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (RS-MENA) وقد امتد هذا البرنامج بين سنتي 2012 و2014، وأشرف عليه المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) واستهدف مرافقة وتكوين 114 مؤسسة جزائرية لدمج معايير المسؤولية الاجتماعية في ممارساتها (كمال و سفيان ، 2018).

2.3 ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الشركات الجزائرية:

تتميز ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الجزائر بتنوعها بناءا على طبيعة ملكية المؤسسة وحجمها، حيث تختلف الاستراتيجيات بين المؤسسات العمومية الكبرى، والشركات متعددة الجنسيات، الشركات الخاصة الوطنية، وصولا إلى المؤسسات الناشئة والصغيرة:

1.2.3. المؤسسات العمومية الكبرى: حيث تعتبر المحرك الرئيسي للمبادرات الاجتماعية والبيئية في الجزائر، وغالبا ما توصف بالمؤسسات المواطنة، نظرا لالتزامها التاريخي بدعم التنمية الوطنية، نذكر على سبيل المثال:

- **مجمع سوناطراك** :(Sonatrach) يمثل القاطرة الوطنية في هذا المجال، بتبنيه نظاما إداريا مندمجا للصحة والأمن والبيئة للتحكم في الأخطار الناجمة عن نشاطاته، كما يساهم بفعالية في التنمية المحلية عبر مؤسسة سوناطراك طاسيلي التي تعنى بحماية الموروث الطبيعي والثقافي، بالإضافة إلى دعم الرياضة الجوارية والوطنية وإصدار مدونة سلوك لتعزيز الأخلاقيات المهنية (مقدم، 2014).
- **مجمع الجزائر لصناعة الإسمنت** :(GICA) فقد تبنت مبادرات طوعية لحماية البيئة، شملت وضع أنظمة إدارة بيئية مطابقة للمواصفة ISO 14001، وإبرام عقود الفعالية البيئية مع وزارة البيئة لتقليل الانبعاثات الغازية وتحديث المعدات الصناعية (داودي، 2010).

2.2.3. الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر: حيث تتميز فروع الشركات الدولية بنضج إداري كبير، بدمج المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجياتها كجزء من ثقافة الشركة الأم العالمية (مقدم، 2014):

- **شركة هنكل الجزائر** :(**Henkel**) تساهم الشركة في برامج تضامنية مستمرة، مثل حملات دعم التمدرس للأطفال المعوزين، وعمليات إفريس التضامنية لفائدة الأطفال المرضى في المستشفيات خلال شهر رمضان.
- **شركة بريتيش بتروليوم** :(**BP**) تعمل الشركة على مشاريع بيئية وتنموية تشمل تقنيات إعادة حقن ثاني أكسيد الكربون لتقليل الانبعاثات، بالإضافة إلى توفير برامج تكوينية للشباب في مراكز التكوين المهني القريبة من مواقع نشاطها لتسهيل إدماجهم المهني.
- **شركات الاتصالات (أوريدو وجيزي)**: ترتكز ممارساتهما على الرعاية الثقافية والرياضية، وعقد شراكات مع الهلال الأحمر الجزائري لتمويل سيارات الإسعاف ودعم العمليات الإنسانية (فالق، 2014).

3.2.3. الشركات الخاصة الجزائرية: تجدر الإشارة إلى أن ممارسات القطاع الخاص في الجزائر تتفاوت من حيث تبني المسؤولية الاجتماعية، حيث تبرز بعض المؤسسات الرائدة، بينما لا يزال أغلبها ينظر إليها من منظور خيري ضيق:

- **مؤسسة أن سي أ رويبة (NCA Rouiba)**:حيث تعتبر النموذج الأبرز للقطاع الخاص الملتزم، فقد كانت أول شركة تلوج المواصفة الدولية ISO 26000 ،وكذلك من حيث إلتزام الشركة بالشفافية، وحماية المستهلك، واستخدام التكنولوجيات النظيفة، فضلا عن الاهتمام الكبير بالموارد البشرية من خلال إنشاء عيادة طبية مجهزة لعمالها منذ سنة 2015 (كمال و سفيان ، 2018).
- **الشركات الخاصة الأخرى**: تشير عدة بحوث إلى أن أغلب الشركات الخاصة الوطنية (خاصة المتوسطة) لا تملك استراتيجية واضحة للمسؤولية الاجتماعية، وتقتصر مساهماتها على هبات عشوائية مرتبطة بالمناسبات الدينية أو قناعات المالك الشخصية، مع ضعف في حماية حقوق العمال مقارنة بالقطاع العام (مقدم، 2014).

4.2.3. المؤسسات الناشئة والمقاولاتية (SMEs/Startups) : في هذا السياق، لا يزال مفهوم المسؤولية الاجتماعية في طور التكوين، حيث يواجه المقاولون الشباب تحديات تتعلق بنقص الموارد المالية والوعي الاستراتيجة، حيث تؤكد عدة دراسات ميدانية أن المقاول الجزائري في المؤسسات الصغيرة يمتلك معرفة ضمنية بالمفهوم لكنه يفتقر لروح الابتكار في دمج الأبعاد الاجتماعية ضمن نموذج عمله، كما أن انشغال هذه المؤسسات بتحقيق البقاء المالي والربحية يجعل الممارسات الاجتماعية في ذيل أولوياتها، رغم وجود مستوى متوسط من الاستجابة للمتطلبات البيئية المحلية في بعض ولايات الغرب الجزائري (حساني و شريب، 2018).

3.3 تحديات ومعيقات تبني المسؤولية المجتمعية في الشركات الجزائرية:

تواجه المؤسسات الجزائرية مجموعة من التحديات التي تعيق التبني الفعلي لمفهوم المسؤولية المجتمعية، حيث تتنوع هذه المعيقات بين أبعاد مالية، إدارية، وقانونية، بالإضافة إلى نقص الوعي الاستراتيجي لدى المسيرين، وفيما يلي جدول يلخص أبرز هذه التحديات:

الجدول رقم(01): تحديات ومعيقات تبني المسؤولية المجتماعية في الجزائر

فئة التحدي	المعيقات	الأثر
تحديات مالية واقتصادية	نقص الموارد المالية	تعتبر أكبر عائق، حيث يرى المسيرون أن برامج المسؤولية الاجتماعية تزهق ميزانية المؤسسة ولا تحقق نفعا ماديا مباشرا
	التركيز على الربح القصير	هيمنة عقلية تعظيم الأرباح السريعة خاصة في القطاع الخاص، واعتبار النشاط الاجتماعي ثانويا
تحديات معرفية وثقافية	الخلط المفاهيمي	عدم التمييز بين المسؤولية الاجتماعية (كاستراتيجية مستدامة) وبين العمل الخيري التطوعي (الهبات المناسباتية)
	نقص الوعي القيادي	غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى كبار المسيرين وضعف الإيمان بدور المؤسسة في التنمية
تحديات إدارية واستراتيجية	غياب الخطط الواضحة	افتقار المؤسسات لاستراتيجيات واضحة ومدمجة ضمن نموذج أعمالها لممارسة المسؤولية المجتمعية
	نقص الخبرات والكفاءات	عدم توفر كوادر بشرية مؤهلة لإدارة التقارير الاجتماعية والبيئية ومتابعتها وتقييمها
تحديات قانونية وتنظيمية	ضعف إنفاذ القوانين	رغم وجود ترسانة قانونية، إلا أن هناك ضعفا في آليات التطبيق وغيابا للهيئات الرقابية المستقلة
	غياب الحوافز الحكومية	عدم وجود تشجيعات مادية أو جوائز تقديرية وطنية للمؤسسات الرائدة في هذا المجال
تحديات مؤسساتية وبيئية	غياب الشفافية	ندرة الإحصاءات والبيانات الرسمية المتعلقة بالأداء الاجتماعي، وضعف

		الدور الإعلامي في التعريف بها
	ضعف المجتمع المدني	قلة الضغوطات الممارسة من طرف جمعيات حماية المستهلك والبيئة لإلزام الشركات بمسؤولياتها.

المصدر: زايد مراد، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المتغيرات العالمية – حالة الجزائر، 2018، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 101.

تشير أغلب الدراسات الميدانية في الجزائر إلى أن العراقيل المالية تحتل المرتبة الأولى، حيث بلغت أعلى متوسط حسابي في تقييم المعوقات، بحيث تعتقد الكثير من المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، أن الإنفاق على الأنشطة الاجتماعية يقلل من الأموال المخصصة لإعادة الاستثمار والتوسع، مما يحرم المجتمع من فرص عمل محتملة، ويحول المؤسسة إلى كيان يشبه المنظمات الحكومية في إنفاقها غير الربحي (مقدم، 2014). كما يعاني قطاع الأعمال الجزائري من غموض في مفهوم المسؤولية الاجتماعية، هذا الخلط يجعل ممارسات الشركات تفتقر إلى الاستدامة، حيث لا يتم إدماج الأبعاد الاجتماعية والبيئية كجزء من العمليات اليومية أو كقرار إداري استراتيجي.

كما يبرز في الجزائر عائق يتمثل في غياب إطار قانوني صريح يلزم الشركات بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي والبيئي، فالقوانين الحالية رغم كثرتها إلا أنها تعاني من جمود شبه كلي للهيئات الرقابية وعدم استقلاليتها، مما يشجع الشركات على إهمال مسؤولياتها دون خوف من المساءلة. كما أن يشهد المجال غياب التنسيق بين الدولة والجامعات ومراكز البحث لغرس هذه الثقافة في قطاع الأعمال (امحمد و عبد الحق، 2021)، فالمقاول الجزائري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفتقر أحيانا إلى روح الابتكار والإبداع اللازمة لدمج الأبعاد الاجتماعية في استراتيجيات المؤسسة، وينشغل أساسا بتحقيق البقاء المالي في بيئة أعمال معقدة يجعل المسؤولية الاجتماعية في ذيل قائمة الأولويات (حساني و شريب، 2018).

4. التجربة الهندية في مأسسة المسؤولية المجتمعية

تمثل التجربة الهندية في حوكمة المسؤولية االاجتماعية للمؤسسات من خلال الانتقال من النهج الطوعي إلى المنظومة القانونية الصارمة معيارا دوليا جديرا بالدراسة والتطبيق.

1.4 الإطار القانوني للمسؤولية المجتمعية في الهند:

يعتبر الإطار القانوني للمسؤولية المجتمعية للشركات في الهند نموذجا رياديا عالميا، حيث كانت الهند أول دولة في العالم تفرض المسؤولية الاجتماعية قانونا. فقد انتقل هذا الإطار من مرحلة المبادرات التطوعية والإحسان التقليدي إلى مرحلة الالتزام القانوني الصارم والمنظم بموجب تشريعات حديثة تهدف إلى دمج القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية الوطنية .

1.1.4. الأسس الدستورية: تستند المسؤولية المجتمعية في الهند إلى مبادئ توجيه السياسة العامة للدولة الواردة في الجزء الرابع من الدستور الهندي، لا سيما المادة 39 التي تنص على التوزيع العادل للثروة والموارد، والمادة 41 التي تتعلق بالحق في العمل والتعليم والمساعدة العامة. كما تعززها الواجبات الأساسية بموجب المادة 51 التي تلزم المواطنين (بمن في ذلك الكيانات القانونية) بحماية البيئة الطبيعية وتحسينها (Aneja, 2025)

2.1.4. قانون الشركات لسنة 2013 (المادة 135): حيث تعتبر المادة 135 من قانون الشركات لسنة 2013 العمود الفقري للإطار القانوني، حيث ألزمت الشركات التي تستوفي معايير مالية محددة بتخصيص ميزانية للمسؤولية الاجتماعية (Ministry of Corporate Affairs, 2013) :

- **معايير الشمول:** تخضع للقانون الشركات التي تحقق خلال أي سنة مالية ما يلي (الكرور الواحد يعادل 10 ملايين):
  - ✓ صافي ثروة (Net Worth) يبلغ 500 كرور روبية أو أكثر.

- ✓ زأو رقم أعمال (Turnover) يبلغ 1000 كرور روبية أو أكثر .
- ✓ أو صافي ربح يبلغ 5 كرور روبية أو أكثر.

– **نسبة الإنفاق:** تلتزم هذه الشركات بإنفاق ما لا يقل عن 2% من متوسط صافي أرباحها المحققة خلال السنوات المالية الثلاث السابقة مباشر.

3.1.4. آليات الحوكمة: يفرض القانون على الشركات المشمولة تشكيل لجنة للمسؤولية الاجتماعية تابعة لمجلس الإدارة، وتتألف من ثلاثة مديرين أو أكثر، على أن يكون أحدهم على الأقل مديرا مستقلا، وتتولى هذه اللجنة المهام التالية (Ministry of Corporate Affairs, 2014):

– صياغة سياسة المسؤولية الاجتماعية ورفعها للمجلس.

– تحديد الأنشطة والمبالغ المقترحة للإنفاق بناءا على الجدول السابع.

– مراقبة تنفيذ السياسة بشكل دوري.

4.1.4. مجالات النشاط حسب الجدول السابع(Schedule VII) : هو ملحق تابع للمادة 135 من قانون الشركات الهندي، يمثل قائمة المسموحات، فلا يعتبر أي إنفاق من قبل الشركة مسؤولية اجتماعية قانونا ما لم يندوج تحت أحد البنود الواردة في هذا الجدول. وقد خضع هذا الجدول لعدة تعديلات (وصلت إلى 12 تعديلا) لمواكبة الاحتياجات المتغيرة، مثل إضافة مكافحة جائحة كورونا أو دعم مشاريع الطاقة المتجددة. حيث تتوزع الأنشطة المقترحة للإنفاق على عدة مجالات جوهرية تشمل:

– مكافحة الفقر والجوع: القضاء على الجوع وسوء التغذية،وكذا تعزيز الرعاية الصحية الوقائية، وتوفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.

– التعليم والمهارات: تعزيز التعليم بما في ذلك التعليم الخاص، وتطوير مهارات التوظيف لدى الأطفال والنساءوكبار السن.

– تمكين المرأة والمساواة: تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء، وإنشاء دور سكن للأيتاموكبار السن

– الاستدامة البيئية: ضمان التوازن البيئي، حماية النباتات والحيوانات، الحفاظ على الموارد الطبيعية، والمساهمة في صندوق تطهير نهر الغانج.

– التراث والثقافة: حماية التراث الوطني والفنون والثقافة، وترميم المواقع الأثرية، وبناء المكتبات العامة.

– دعم القوات المسلحة: اتخاذ تدابير لصالح قدامى المحاربين في القوات المسلحة وأرامل الحرب.

– الرياضة: التدريب لتعزيز الرياضات الريفية، والرياضات المعترف بها وطنيا والألعاب الأولمبية.

– الصناديق الحكومية: المساهمة في صندوق الإغاثة الوطني التابع لرئيس الوزراء أو أي صندوق آخر تنشئه الحكومة المركزية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

– التطوير التكنولوجي: تقديم مساهمات للحاضنات التكنولوجية الموجودة داخل المؤسسات الأكاديمية المعتمدة من الحكومة.

– تنمية المناطق: مشاريع التنمية الريفية وتطوير الأحياء الفقيرة .

– إدارة الكوارث: أنشطة الإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار في حالات الكوارث.

5.1.4. التعديلات القانونية والعقوبات: انتقلت الهند من مبدأ الامتثال أو التبرير إلى مبدأ الامتثال أو العقاب، فمن خلال تعديلات سنتي 2019 و2021: (Ministry of Corporate Affairs, 2019)

– الأموال غير المنفقة: يجب تحويل أي مبالغ غير منفقة لمشاريع المسؤولية الاجتماعية إلى صناديق حكومية محددة خلال ستة أشهر من نهاية السنة المالية، أو وضعها في حساب بنكي خاص (Unspent CSR Account) لاستخدامها خلال ثلاث سنوات.

– العقوبات الجزائية: تفرض غرامات مالية على الشركات المخالفة قد تصل إلى ضعف المبلغ المطلوب تحويله أو 1 كرور روبية (الكرور الواحد يعادل 10 ملايين)،كما يتعرض المسؤولون المخالفون لغرامات شخصية.

6.1.4. الإفصاح والشفافية: يلزم القانون الشركات بنشر تقرير سنوي عن المسؤولية الاجتماعية ضمن تقرير مجلس الإدارة، كما يجب نشر سياسة المسؤولية الاجتماعية وتفاصيل المشاريع على الموقع الإلكتروني للشركة. بالإضافة إلى ذلك، فرضت هيئة الأوراق المالية (SEBI)على أعلى 1000 شركة مدرجة تقديم تقرير BRSR (تقرير مسؤولية الأعمال والاستدامة) ((SEBI), 2021).

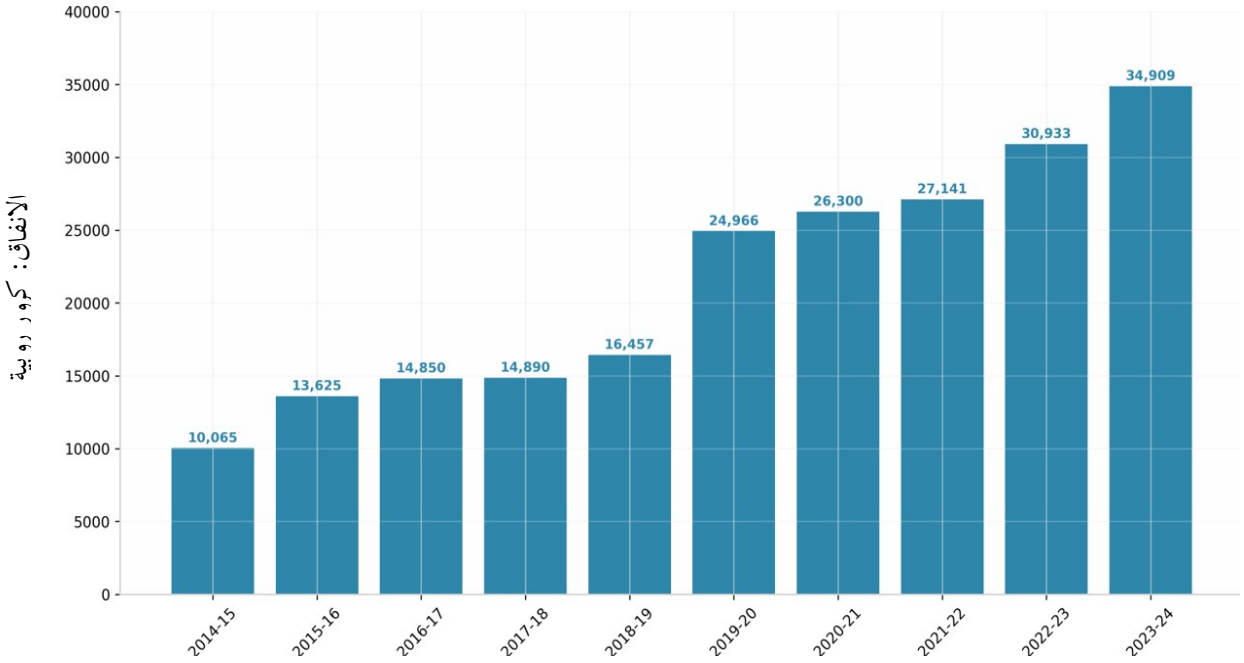
2.4 تحليل إحصائي لتطور المسؤولية المجتمعية للشركات في الهند:

شهدت المسؤولية الاجتماعية للشركات في الهند تحولا جذريا منذ سنة 2014، حيث انتقلت من مجرد أنشطة خيرية طوعية إلى التزام قانوني صارم بموجب المادة 135 من قانون الشركات لعام 2013.

1.2.4. تطور الانفاق على المسؤولية المجتمعية للشركات :

شهد إنفاق المسؤولية المجتمعية في الهند نموا ملحوظا منذ دخول القانون حيز التنفيذ في أفريل 2014، وبأخذ العشر السنوات اللاحقة لإصدار القانون، وبالاعتماد على المصدر الأساسي للإحصائيات المتعلقة بتطور الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية للشركات في الهند، وهي البوابة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية للشركات (National CSR Data Portal) ، التي تمثل المنصة إلكترونية التابعة لوزارة شؤون الشركات في الحكومة الهندية، يمكننا الحصول على البيان الموالي:

الشكل رقم (01): تطور انفاق المسؤولية الاجتماعية للشركات الهندية



Source: Ministry of Corporate Affairs – MCA; Annual Reports, https://www.csr.gov.in

يوضح الرسم البياني اتجاها تصاعديا مستمرا وقويا في حجم الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية للشركات في الهند على مدار عقد كامل (2014–2024)، حيث بدأ الإنفاق في السنة المالية الأولى لتطبيق القانون (2014–2015) بمبلغ 10,065 كرور روبية، وتظهر البيانات نموا تدريجيا في السنوات الأربع الأولى، حيث استقر الإنفاق حول حاجز 14,000 كرور روبية ما بين عامي 2016 و2018، مما يعكس مرحلة التكيف المؤسسي مع المتطلبات القانونية الجديدة.

كما نلاحظ في البيان قفزة كبرى ومفصلية حدثت في السنة المالية 2019-2020، حيث ارتفع الإنفاق بشكل حاد من 16,457 كرور روبية في العام السابق ليصل إلى 24,966 كرور روبية، وتفسر هذه القفزة تاريخيا إلى نضج آليات الامتثال وبدء تفعيل التعديلات القانونية التي شددت على ضرورة توجيه الأموال غير المنفقة نحو مشاريع تنموية محددة، خاصة مع ظهور فيروس كورونا والزام الشركات بالمساهمة في صناديق مجابهة الجائحة العالمية.

استمرت وتيرة النمو في التصاعد خلال سنوات الجائحة وما بعدها (2020-2024)، حيث لم يتراجع الإنفاق رغم الضغوط الاقتصادية، بل ارتفع من 26,300 كرور في السنة المالية 2020-2021 ليصل إلى 30,933 كرور في 2022-2023، ويسجل البيان أعلى قيمة إنفاق في السنة المالية 2023-2024 بمبلغ قدره 34,909 كرور روبية، مما يؤكد نجاح النموذج الهندي في مأسسة المسؤولية الاجتماعية وتحويلها إلى تدفق مالي ضخم ومستدام لدعم أهداف التنمية المستدامة، حيث يعكس هذا التعافي المتسارع مرونة الاقتصاد الهندي وقوة الإطار القانوني الذي نجح في تحويل المسؤولية الاجتماعية إلى مورد مالي مستقر لا يتأثر بشكل حاد بالأزمات العابرة، بل يتكيف معها لتلبية الاحتياجات الطارئة للمجتمع، وهذا ما يظهر من خلال الجدول الموالي الذي يمثل معدل النمو في الانفاق السنوي على المسؤولية المجتمعية للشركات الهندية خلال جائحة كورونا وما بعدها:

الجدول رقم (02): معدل نمو الانفاق السنوي على المسؤولية المجتمعية للشركات في الهند (2024-2020)

السنة المالية	الإنفاق الاجمالي (كرور روبية)	معدل النمو السنوي
2019-20	24,966	+5.1%
2020-21	26,211	+1.3%
2021-22	27,141	+5.1%
2022-23	30,933	+12.8%
2023-24	34,909	+16.4%

Source: National CSR Data Portal, Annual Reports, https://www.csr.gov.in

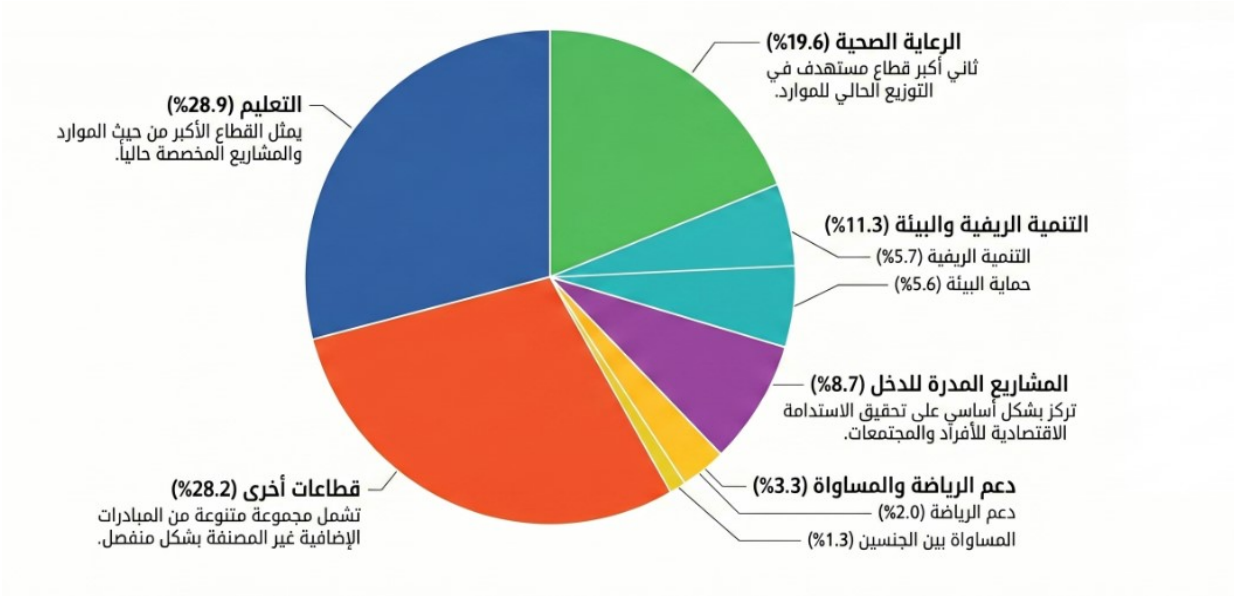
توضح الأرقام في الجدول أن الجائحة أثرت على وتيرة النمو وليس على حجم الإنفاق الإجمالي، وذلك كالتالي:

- تباطؤ معدل النمو: في ذروة الجائحة (2020-2021)، انخفض معدل النمو السنوي بشكل حاد ليصل إلى 1.3% فقط، فرغم استمرار الزيادة في القيمة المطلقة فإن الانخفاض يعود لتراجع صافي أرباح العديد من الشركات بسبب الإغلاق الاقتصادي، وبما أن قانون المسؤولية الاجتماعية في الهند يعتمد على نسبة 2% من متوسط أرباح السنوات الثلاث السابقة، فقد تأثرت الميزانيات المتاحة للإنفاق.
- رغم تباطؤ النمو، استمر الإنفاق في الصعود لأن الحكومة الهندية سمحت للشركات بتوجيه مخصصات المسؤولية الاجتماعية نحو مكافحة الجائحة (لقاحات، مستشفيات ميدانية، أجهزة تنفس) ضمن بنود الجدول السابع، مما حافظ على تدفق الأموال نحو القطاع الصحي .
- استعاد الإنفاق زخم نموه القوي في السنة المالية 2022-2023 بمعدل نمو بلغ 12.8% حيث تمثل مرحلة التعافي ما بعد الجائحة، وواصل النمو في 2023-2024 بمعدل 16.4% ليصل إلى القمة التاريخية عند 34,909 كرور روبية .

2.2.4. توزيع الانفاق على المسؤولية المجتمعية حسب القطاعات في الهند:

يتوزع الانفاق على المسؤولية الاجتماعية في الهند بشكل غير متكافئ بين القطاعات التنموية، حيث يركز النموذج الهندي في إنفاقه بشكل مكثف (حوالي 48.5%) على التعليم والصحة، وهو ما يؤكد أن المسؤولية الاجتماعية في الهند تستخدم كأداة قوية لسد الفجوات في الخدمات الاجتماعية الأساسية، وهذا ما يظهره البيان الموالي:

الشكل رقم (02): التوزيع القطاعي للانفاق على المسؤولية الاجتماعية في الهند خلال سنة 2023



Source: National CSR Data Portal, Annual Report(2023) , https://www.csr.gov.in

من خلال البيان السابق، تم اختيار سنة 2023 التي تعتبر مرحلة التعافي بعد الجائحة، وذلك لتبيان التوزيع القطاعي للانفاق على المسؤولية الاجتماعية في الهند، حيث يظهر الرسم البياني توزيعا استراتيجيا للإنفاق ،فقد ركز بشكل أساسي في قطاعات التنمية البشرية والتمكين الاقتصادي، وذلك وفق ما يلي:

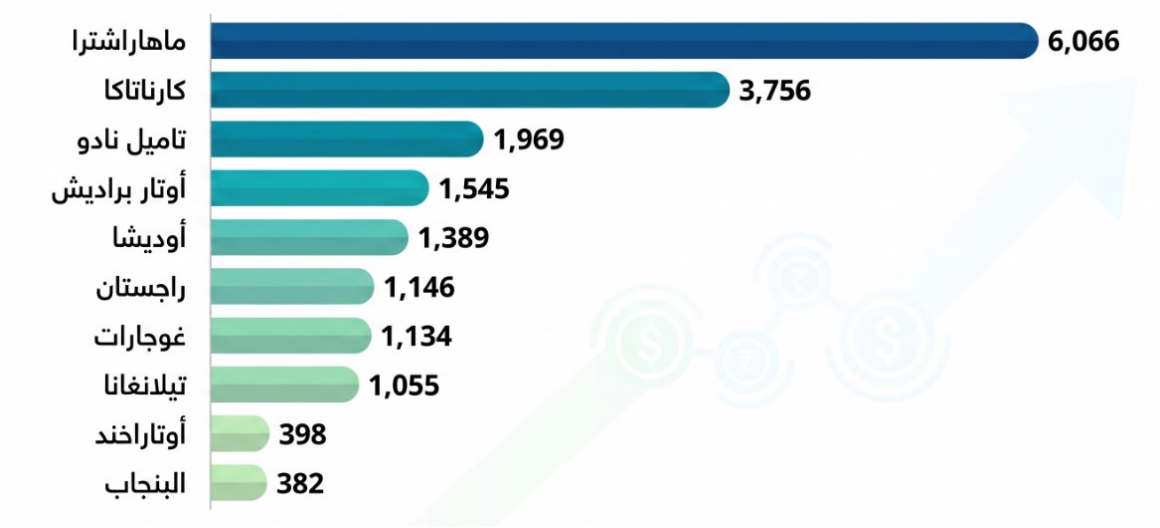
- التعليم (28.9%): يمثل هذا القطاع المرتبة الأولى والأكبر من حيث الموارد والمشاريع المخصصة، مما يعكس الأولوية القصوى التي توليها الشركات الهندية لبناء رأس المال البشري.
- الرعاية الصحية (19.6%): يأتي في المرتبة الثانية كأكبر قطاع مستهدف في التوزيع الحالي، وهو ما يتماشى مع التوجهات الوطنية لتعزيز البنية التحتية الصحية.
- التنمية الريفية والبيئة (11.3%): ينقسم هذا القطاع تقريبا بالتساوي بين التنمية الريفية بنسبة 5.7% والبيئة بنسبة 5.6%، مما يظهر التوازن بين تحسين معيشة القرى والحفاظ على الموارد الطبيعية .
- تنمية المهارات والمشاريع المدرة للدخل (8.7%): يركز هذا الجانب على الاستدامة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات من خلال التدريب والتأهيل .

- قطاعات أخرى (28.2%): تشكل مجموعة متنوعة من المبادرات الإضافية التي تندرج ضمن بنود الجدول السابع ولم تصنف بشكل منفصل.
- دعم الرياضة والمساواة بين الجنسين: يستحوذ قطاع الرياضة على 2.0%، بينما تخصص نسبة 1.3% لمشاريع المساواة بين الجنسين.

3.2.4. التوزيع الجغرافي للانفاق على المسؤولية المجتمعية في الهند:

يتميز التوزيع الجغرافي للإنفاق على المسؤولية الاجتماعية في الهند بتركز شديد في الولايات ذات الثقل الصناعي الكبير، بينما تبرز مجموعة من الشركات العملاقة كأكبر المساهمين في هذا الإنفاق، وفي ما يلي أبرز الولايات أعلاها إنفاقا على المسؤولية الاجتماعية:

الشكل رقم (03): التوزيع الجغرافي للانفاق على المسؤولية الاجتماعية في الهند (2023/2022)



Source: National CSR Data Portal, Annual Report(2024) , https://www.csr.gov.in

من البيان السابق نلحظ أن النموذج الهندي يتسم بارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي للولايات وقوة الشركات الكبرى الموجودة فيها، مما يجعل ولايات مثل ماهاراشتراوكارناتاكا المستفيد الأكبر بفضل تركز مقرات ومصانع عمالقة الصناعة في الهند، حيث تهيمن الشركات الكبرى على مشهد الإنفاق الاجتماعي في الهند، وتعتبر الشركات التالية هي الأكثر مساهمة خلال خمس سنوات (2016-2021) (Shantnu, 2023):

- شركة ريلاينس (Reliance Industries Limited) هي المتصدرة دائما بإنفاق إجمالي بلغ 4074.33كرور روبية.
- تاتا للاستشارات (Tata Consultancy Services) تحتل المرتبة الثانية بإنفاق قدره 2490كرور روبية.
- شركة إنفوسيس (Infosys Limited) تأتي في المرتبة الثالثة بإنفاق بلغ 1665.84كرور روبية.
- بنك إتش دي إف سي (HDFC Bank Limited) جاء في المرتبة الرابعة من حيث حجم الإنفاق.
- شركات أخرى بارزة مثل(Wipro) ، (ITC Limited)، (Indian Oil Corporation) تساهم بشكل كبير في مجالات التعليم، الصحة، والمهارات الرقمية.

5. المقارنة التحليلية بين التجربة الجزائرية والهندية، والدروس المستفادة

1.5 المقارنة التحليلية بين التجربة الهندية والجزائرية في مجال الانفاق على المسؤولية الاجتماعية:

يظهر التحليل المقارن هوة واسعة في تطبيق المسؤولية الاجتماعية بين الجزائر والهند، لاسيما على مستوى الأطر التشريعية وحجم التدفقات المالية الموجهة للتنمية. ففي حين أرست الهند دعائم نموذج إلزامي رائد يفرض تخصيص 2% من الأرباح للعمل الاجتماعي، لا تزال المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعتمد على ممارسات تطوعية ظرفية لم ترقَ بعد إلى مستوى الالتزام القانوني المهيكل، يمكن تبيان ابرز الفروقات بين التجربتين من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): المقارنة بين التجربتين الهندية والجزائرية في مجال الانفاق على المسؤولية الاجتماعية

مؤشر المقارنة	الهند	الجزائر
الإطار القانوني	قانون الشركات2013 ، القسم 135 -إلزامي	لا يوجد قانون ملزم
نسبة الانفاق الملزمة	2% من متوسط صافي الارباح	غير موجودة
آليات الرقابة	البوابة الوطنية لـ CSR + غرامات جزائية	ضعيفة/ غير موجودة
حجم الانفاق السنوي	خلال(24-2023) تم انفاق 34,909 كرور روبية	غير معروف/ تقديري
عدد الشركات الملزمة	أكثر من 23,000 شركة	غير معروف
نسبة الالتزام	98%	غير معروفة
المعايير المعتمدة	قانون وطني + ISO + GRI	ISO 26000(طوعي)
حجم القطاع المستفيد	واسع (جميع القطاعات)	محدود) سوناطراك، مجمع الجزائر لصناعة الإسمنت)

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معلومات سبق ذكرها

يكشف التحليل المقارن أن التباين بين الواقعين الجزائري والهندي يتجاوز مجرد فوارق في حجم الإنفاق، ليمتد إلى الفجوة الهيكلية في البنية المؤسساتية والتشريعية المنظمة للمسؤولية الاجتماعية. فالهند أرست نظاما قانونيا إلزاميا متكاملا، يشمل المتابعة الرقابية، والإفصاح المنظم عبر تقارير الاستدامة، والعقوبات الجزائية، مما حول المسؤولية الاجتماعية من خيار أخلاقي إلى واجب استراتيجي. وفي المقابل، لا تزال الممارسات في الجزائر تتسم بالتشتت والطابع الطوعي الضمني، مع افتقار واضح للتنسيق المركزي وآليات تقييم الأثر الفعلي والرقابة المنظمة. ومع ذلك، فإن النضج الذي أظهرته مؤسسات وطنية رائدة -سوناطراك على سبيل المثال- في دمج أبعاد المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجياتها التنفيذية، يمثل قاعدة استراتيجية صلبة يمكن البناء عليها لصياغة مشروع وطني لمأسسة المسؤولية الاجتماعية في الجزائر.

2.5 الدروس المستفادة من التجربة الهندية في مأسسة المسؤولية الاجتماعية:

بناءا على استقراء التجربة الهندية الرائدة في مأسسة العمل الاجتماعي، يمكن صياغة الدروس المستفادة وتكييفها مع السياق الجزائري، وفقا لما يلي:

- أهمية الإطار القانوني الملزم، حيث أثبتت التجربة الهندية أن التشريع هو العامل الحاسم في تحويل المسؤولية الاجتماعية من مجرد ممارسة طوعية أو إحسان اختياري إلى التزام مؤسسي مستدام. فقد أحدثت المادة 135 من قانون الشركات لعام 2013 تحولا جذريا بجعل الإنفاق الاجتماعي واجبا قانونيا يتطلب تخصيص 2% من الأرباح. وبالنسبة للجزائر، تبرز الحاجة إلى إصدار قانون وطني صريح يتجاوز النصوص المتفرقة (مثل قوانين البيئة والعمل) ليحدد التزامات واضحة للشركات الكبرى.

- ضرورة وجود آليات رقابة وإفصاح شفافة، فقد نجحت الهند في بناء نظام رقابي متكامل تقوده وزارة شؤون الشركات MCA، حيث يلزم القانون الشركات بتقديم تقارير سنوية مفصلة ونشر سياساتها على مواقعها الإلكترونية (Aneja, 2025). كما تم تفعيل البوابة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية (csr.gov.in) التي توفر بيانات مفتوحة تضمن الشفافية والمساءلة. ويمكن للجزائر محاكاة هذا النموذج بإنشاء منصة رقمية مركزية لمراقبة أداء المؤسسات وتقييم أثر ممارساتها فعليا بدلا من الاكتفاء بالتقارير الصورية .
- التدرج في التطبيق بناء على عتبات مالية، فقد اعتمدت الهند استراتيجية عتبات الشمول، للتركيز في البداية على الشركات الكبرى التي تحقق أرباحا صافية (5 كرور روبية) أو رقم أعمال (1000 كرور) أو ثروة صافية (500 كرور). ومع نضج التجربة، ظهرت مقترحات لتوسيع النطاق ليشمل الشركات المتوسطة (MSMEs) لتعزيز مشاركتها في التنمية المحلية (Malini, 2022). هذا التدرج يمنح المؤسسات الجزائرية، خاصة الصغيرة منها، وقتاً للتكيف وبناء قدراتها قبل الخضوع للإلزام القانوني الكامل.
- تنويع القطاعات المستفيدة وتوجيهها وطنيا، فرغم تركز الإنفاق الهندي في قطاعي التعليم والصحة (نحو 76% من التمويل)، إلا أن القانون (الجدول السابع) يفرض تنوعا يشمل التنمية الريفية، البيئة، وتمكين المرأة (Kadiyan, 2022). وفي الجزائر، يمكن توجيه هذه الموارد نحو أولويات وطنية ملحة مثل تشغيل الشباب في المناطق النائية (مناطق الظل)، دعم السكن الاجتماعي، وحماية الموارد المائية، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.
- تفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فقد أبرزت التجربة الهندية أن الفعالية لا تكمن في الإنفاق المنفرد، بل في بناء شراكات استراتيجية بين الشركات والمنظمات غير الحكومية (NGOs) والحكومات المحلية لتنفيذ مشاريع ضخمة مثل تطهير الغانج أو الهند النظيفة. (al, 2024) وبالنسبة للجزائر، يمكن تعزيز دور المؤسسات مثل (سوناطراك) و(نفطال) من خلال خلق هياكل تنسيقية مع المجتمع المدني والجماعات المحلية لتعظيم الأثر التنموي .
- أهمية التحفيز المالي والضريبي، حيث تظهر عديد الدراسات الهندية أن المؤسسات التي تستفيد من حوافز ضريبية ومنح حكومية تكون أكثر ميلا بنسبة 40% لتوسيع مبادراتها الاجتماعية، ورغم أن الإنفاق في الهند لا يخصم حاليا من الدخل الخاضع للضريبة، إلا أن هناك ضغوطا ومقترحات لتبني نظام موحد للمزايا الضريبية (Gupta, 2025). ويمكن للجزائر أن تجعل الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية شرطا للحصول على صفقات عمومية أو امتيازات استثمارية.

6. خاتمة:

تؤكد الدراسة على أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (CSR) قد انتقلت من حيز الرفاهية الاقتصادية أو الممارسات التطوعية الظرفية لتصبح ضرورة استراتيجية حتمية لضمان استدامة الأداء الاقتصادي وتحقيق التوازن المجتمعي. وقد كشف التحليل المقارن بين التجربتين الجزائرية والهندية عن فجوة هيكلية عميقة تتطلب معالجة تشريعية ومؤسساتية جادة، وفي ما يلي عرض لأبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- سعت الدراسة لإثبات أن تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية ليس مجرد عبء مالي، بل هو استثمار اقتصادي يعزز السمعة المؤسسية، ويجذب الكفاءات، ويحقق ميزة تنافسية مستدامة .
- تعاني الجزائر من ضعف في الإطار القانوني الصريح، حيث تقتصر الممارسات على نصوص ضمنية مبعثرة في قوانين البيئة والعمل، بينما تمتلك الهند نظاما إلزاميا متكاملا منذ عام 2013 يربط بين الامتثال والجزاءات.
- أكدت التجربة الهندية أن الإلزام القانوني (المادة 135) كان العامل الحاسم في تحويل المسؤولية الاجتماعية من إحسان تقليدي إلى واجب وطني مهيكل، مما أدى لتدفق مبالغ ضخمة تجاوزت 34,909 كرور روبية سنويا لدعم القطاعات الحيوية .

- يتركز الإنفاق الاجتماعي في الهند بشكل أساسي في قطاعات التعليم والرعاية الصحة والتنمية الريفية، مع وجود ميل للتوكز في الولايات الصناعية الكبرى، وهو درس يجب على الجزائر استيعابه لتوجيه الموارد نحو مناطق الظل.
- تمثل المؤسسات الجزائرية الرائدة (مثل سوناطراك واتصالات الجزائر) قاعدة صلبة لمأسسة هذا المفهوم، نظرا لامتلاكها ممارسات متقدمة بالفعل في مجالات الصحة والسلامة والبيئة.

بناءا على ما سبق يمكن صياغة التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة إصدار قانون خاص بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر يحدد عتبات شمول للشركات الكبرى (على غرار النموذج الهندي) تلزمها بتخصيص نسبة مئوية من أرباحها للمشاريع التنموية.
- ✓ محاكاة البوابة الوطنية للهند لضمان الشفافية والإفصاح، بحيث تتاح بيانات الإنفاق الاجتماعي للجمهور والجهات الرقابية، مما يسهل عملية التقييم والمساءلة.
- ✓ تشجيع المؤسسات على الحصول على شهادات المطابقة مثلISO 26000 ، وتعزيز آليات الرقابة لتجاوز الإفصاح الصوري نحو قياس الأثر الفعلي للمشاريع .
- ✓ تحفيز القطاع الخاص بتقديم حوافز ضريبية وامتيازات في الصفقات العمومية للمؤسسات الملتزمة اجتماعيا، مع تبسيط المتطلبات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل دمجها في هذا المسار.
- ✓ توصي الدراسة بتبني مرحلة انتقالية تتيح للشركات الجزائرية التأقلم مع المتطلبات الجديدة، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاقتصادية للمجتمع الجزائري لضمان قبول المبادرات وعدم مقاومتها .

ختاما، تؤكد الدراسة على أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تمثل فرصة تاريخية للجزائر لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية الوطنية، وإن استلهام النموذج الهندي، مع تكييفه محليا، سيحول هذه الممارسات من مجرد مفاهيم نظرية إلى أداة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء اقتصاد وطني أكثر عدالة وشمولا.

7. قائمة المراجع:

- الطيب داودي. (2010). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 430.
- سعيداني امحمد ، والقينعي عبد الحق. (2021). المسؤولية الاجتماعية للشركات في الجزائر بين التشريع والواقع. مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 1142.
- شريط كمال، و خلوفي سفيان . (2018). المسؤولية الاجتماعية للشركات كآلية لضمان نجاح برامج حماية البيئة في الجزائر. مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 01، العدد 01، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 88.
- محمد عبد القادر حساني، و محمد الأمين شريب. (2018). المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية في قطاع المحروقات الجزائري. مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، 309.
- محمد فالق. (2014). مسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الجزائرية: شركات الاتصالات الخلوية "جيزي، موبيليس، أريدو" أنموذجا. مجلة الباحث، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 213.
- وهيبة مقدم. (2014). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 242.

- (SEBI), S. a. (2021). Circular No. SEBI/HO/CFD/CMD2/CIR/P/2021/562: Business Responsibility and Sustainability Reporting (BRSR).
- al, S. K. (2024). Corporate Social Responsibility in India: A Review of Corporate Contributions to Sustainable Development Goals. *Educational Administration: Theory and Practice, Vol. 30, Issue 4*, 586.
- Aneja, A. &. (2025). Constitutional Foundations of Corporate Social Responsibility: Comparative Analysis of India and Brazil. *BRICS Law Journal, 12(3)*, 125.
- Archie B. Carroll. (1991). The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders. *Business Horizons, 1991, Vol. 34, No. 4*, 42.
- Bowen, H. (1953). Social Responsibilities of the Businessman. *Harper & Row, New York, 1953*, 6.
- Capron Michel. (2009). La responsabilité sociale d'entreprise. *Les éditions des Récollets - L'Encyclopédie du développement durable*, 99.
- Commission, E. (2008). Green Paper on Corporate Social Responsibility. *COM final*, 8.
- Deegan, C. (2002). The legitimising effect of social and environmental disclosures: A theoretical foundation. *Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 15, No. 3*, 282.
- Gupta, S. (2025). Corporate social responsibility and sustainable development goals for a developed India. *ournal of Sustainable Business*, 6.
- ISO 26000. (2010). Guidance on Social Responsibility. *Berlin*.
- John Elkington. (1997). Cannibals with Forks: The Triple Bottom Line of 21st Century Business. *Capstone Publishing, Oxford*, 37.
- Kadiyan, S. B. (2022). Corporate Social Responsibility and Social Development in India: An Interface. *Social Development Issues, Vol. 44, Issue 3*, 30.
- Malini, K. A. (2022). Assessing Corporate Social Responsibility (CSR) Trends: A Quantitative Study on Sectoral and Regional Differences in India. 5.
- Ministry of Corporate Affairs, G. o. (2013). he Companies Act, . *Section 135*.
- Ministry of Corporate Affairs, G. o. (2014). The Companies (Corporate Social Responsibility Policy. *Rules*.
- Ministry of Corporate Affairs, G. o. (2019). The Companies (Amendment) Act,.
- R. Edward Freeman. (1984). Strategic Management: A Stakeholder Approach. *Pitman Publishing, Boston*.
- Shantnu, M. R. (2023). A Study on Corporate Social Responsibility Initiatives in India. *ANVESAK, Vol. 52, No. 1*, 10.
- World Bank. (2005). Opportunities and Options for Governments to Promote CSR. *Washington DC*, 1.